27 July 2018
Arabic

الدورة الثالثة والسبعون

البنادان ٦١ و ٦٣ من جدول الأعمال المؤقت*
تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات
الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

مذكرة شفوية مؤرخة ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجّهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة

تشرف البعثة الدائمة لجمهورية كوبا لدى الأمم المتحدة بأن ترفق طيه البيان الصادر عن الرابطة
الكوبية للأمم المتحدة تضامنا مع بورتوريكو، الذي تم اعتماده في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (انظر المرفق).
وترجو البعثة الدائمة لجمهورية كوبا لدى الأمم المتحدة من الأمين العام أن يتكرم بنشر هذه
المذكرة الشفوية ومرفقها وتعميمهما بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار بندي جدول
الأعمال ٦١ و ٦٣.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرّخة ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ الموجّهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة

البيان الصادر عن الرابطة الكوبية للأمم المتحدة تضامنا مع بورتوريكو

الرابطة الكوبية للأمم المتحدة منظمة غير حكومية لا تسعى للربح. وقد أنشئت الرابطة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٤٧، وفقا لمبادئ ومقاصد الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة، الذي تنتمي إلى عضويته. وحصلت الرابطة على المركز الاستشاري الخاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ١٩٩٩. وتحضر مؤتمر إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام للمنظمات غير الحكومية وتجتمع ١٠٥ منظمات من المجتمع المدني الكوبي التي تتعاون وتتوحد من أجل نصرة مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ودعم القضايا العادلة للشعوب.

واستنادا إلى هذه المبادئ، نؤكد من جديد تضامنا مع الشعب البورتوريكي وحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وإننا نناصر الدعوة الدولية إلى استقلال بورتوريكو، التي تكافح من أجل التحرر من رقعة الاستعمار المخزي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية، تحت قناع الولاية المنتسبة الحرة، دون أن تتيح لها التمتع بأي حرية أو أي حق في تقرير مصيرها.

وإن شعب بورتوريكو لم يتسن له، وفقا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي، ممارسة حقه في تقرير المصير منذ أن تم إنشاء ما يسمى الولاية المنتسبة الحرة، التي تغطي الاستغلال الاستعماري الذي لا يزال يخضع له.

ومما يبعث على القلق حديثا أن كونغرس الولايات المتحدة قام في حزيران/يونيه ٢٠١٦، متذرعا بالسلطة العامة المخولة له بموجب بند الإقليم التابع من دستور الولايات المتحدة، بفرض مجلس للرقابة والإدارة المالية لبورتوريكو (مجلس الرقابة المالية) الذي يعينه رئيس الولايات المتحدة لممارسة سلطات الرقابة العامة على مسؤولي حكومة بورتوريكو التنفيذيين والتشريعيين المنتخبين في جميع المسائل المتصلة بالشؤون المالية والاقتصادية وشؤون الميزانية، فضلا عن كل ما يتصل بإعادة هيكلة الدين العام لبورتوريكو، وهي إجراءات تفاقم كلها الوضع الاستعماري للبلد.

والشعب البورتوريكي يعاني ويتعرض للإهمال. وتتفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية التي يواجهها هذا البلد. إن هذه التبعية التي يعيشها الشعب البورتوريكي سياسياً تعيق قدرته السيادية على اتخاذ القرارات اللازمة بشأن الأزمة الإنسانية الناجمة عن آثار إعصاري إيرما وماريا، اللذين فاقما المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة أصلا، حيث ارتفعت نسبة الفقر في بورتوريكو من ٤٥ في المائة إلى نحو ٦٠ في المائة من السكان، وهو ما أدى إلى هجرة جماعية وأثر تأثيرا خطيرا على الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وإن ما قامت به قوات الشرطة في ١ أيار/مايو الماضي من اضطهاد وأعمال قمع في مواجهة مسيرات سلمية لرجال ونساء وأطفال يطالبون باستيفاء متطالباتهم وحقوقهم أدى إلى سقوط عشرات الجرحى، في انتهاك للحق في حرية التعبير عن أصواتهم كمواطنين.

وإن الرابطة، إسهاما منها في تجسيد غايات ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وتعبيرا عن التضامن وعن دعم القضايا العادلة، وتنديدا بانتهاكات حقوق الإنسان التي تطال الشعوب بشكل منهجي، تطالب حكومة الولايات المتحدة بالامتنال لقرارات لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار بهدف تيسير ممارسة شعب بورتوريكو لعملية تتيح له تقرير مصيره بحرية في ما يتعلق بمستقبل بورتوريكو بوصفه بلدا مستقلا وذا سيادة، كما ينص على ذلك قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتعلق بإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

وإننا نكرر تأكيد التأييد المعبر عنه سالفًا لدعوة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى إيلاء الاهتمام لحل إنهاء الاستعمار في بورتوريكو، على النحو الذي يناسب هذا البلد الكاريبي، حتى يتوصل في آخر المطاف إلى الحصول على السيادة والاستقلال.

هافانا، ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨